العرب
السبت 2019/10/26
السنة 42 العدد 11509

تركيا تغامر بهجمة ضريبية لمواجهة أعباء الديون

أنقرة تضاعف قدرة وزارة المالية على الاقتراض

الأتراك أول من يدفع ثمن مغامرات أردوغان

ذكرت تقارير عالمية أن الحكومة التركية تدرس تعزيز إيراداتها المالية من خلال إجراءات تتضمن فرض حزمة واسعة من الضرائب، بعد تضاؤل فرص تخفيف الأزمات الخانقة التي تعاني منها.

أنقرة - كشفت مصادر مسؤولة أمس أن الحكومة التركية قدمت إلى البرلمان مشروع قانون يوسع قدرتها على الاقتراض من أجل تغطية عجز الميزانية في وقت تستعد فيه وزارة الخزانة والمالية لعام مثقل بجدول مزدحم بمواعيد استحقاق الكثير من الديون.

Bloomberg

وكالة بلومبرغ: حزمة ضرائب جديدة على الدخل ورسوم إضافية على العقارات

ونقلت وكالة بلومبرغ للأخبار الاقتصادية والمالية عن النائب في البرلمان التركي عن العدالة والتنمية الحاكم محمد مس، تأكيده أن مسودة القانون الذي تم تقديمه إلى البرلمان يوم الخميس، تقترح فرض العديد من الضرائب الجديدة.

وأضاف أن الإجراءات تتضمن زيادة الحد الأعلى لضريبة الدخل على الأفراد الذين يتجاوز دخلهم السنوي 500 ألف ليرة (87 ألف دولار) من 35 بالمئة إلى 40 بالمئة.

وقالت بلومبرغ إن هناك اقتراحا آخر يرفع الحد الأعلى للاقتراض لوزارة المالية والخزانة بمقدار 70 مليار ليرة في العام الحالي، بعد أن تمت زيادته بالفعل بنسبة 5 بالمئة ليصل مجموع الزيادة إلى 89.2 مليار ليرة.

ويخول مشروع القانون أيضا للرئيس رجب طيب أردوغان مضاعفة الضريبة على الفائدة المتحققة من الودائع بالعملات الأجنبية، وزيادة الضرائب على كبار لاعبي كرة القدم من 15 بالمئة إلى 20 بالمئة.

وكشفت بلومبرغ أن الحكومة تعتزم فرض رسوم إضافية على العقارات التي تتجاوز قيمتها 5 ملايين ليرة.

وتوقع النائب فيدات ديميروز عن حزب العدالة والتنمية أن تضيف التغييرات الضريبية بمفردها ما يصل إلى 6 مليارات ليرة إلى الميزانية التركية، التي تتعرض لضغوط بعد تباطؤ اقتصادي أضر بالعائدات الضريبية وإسراف في الإنفاق خلال انتخابات متتالية.

وبلغت الفجوة المالية نحو 86 مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بزيادة نسبتها 51 بالمئة عن الفترة نفسها في العام الماضي، في وقت تهدد فيه عملية إعادة سداد الديون التي تلوح في الأفق العام المقبل بمضاعفة الضغوط على المالية العامة للبلاد.

وتحتاج وزارة المالية والخزانة إلى تسديد 75 مليار ليرة من الدين المقوم بالعملة المحلية في الربع الأول من العام المقبل بمفرده، وهو أعلى مستوى منذ عام 2005.

مخاطر نهب حكومة أردوغان لاحتياطيات البنك المركزي

جان تيومان
كاتب في أحوال تركية

عادت الحكومة التركية بعد انتهاء عمليتها العسكرية في شمال سوريا بسرعة أكبر بكثير من التوقعات، إلى التركيز على أزماتها الاقتصادية العميقة التي تفضحها ميزانية عام 2020 التي تضخمت في ظل الإنفاق الحكومي الهائل.

وفي ظل نضوب مصادر التمويل، قد تلجأ إلى تعديل محاسبي في مصرفها المركزي يتيح لها الاستفادة بصورة غير عادية من أرباح احتياطيات البنك من العملات الأجنبية.

وتعاني تركيا من تداعيات السياسات التقشفية التي اتخذتها الحكومة منذ العام الماضي لمعالجة ضعف الليرة، والتي أدت إلى تراجع عائدات الضرائب وتباطؤ الاقتصاد.

وتبدو حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان غير قادرة على تحرير نفسها من عقلية مركزية أدت إلى زيادة الإنفاق العام وتراجع الإيرادات. وكانت ميزانية عام 2020 التي أعلنت هذا الشهر تمثل جرس إنذار للاقتصاد التركي.

فرغم ضخ مليارات الدولارات لمرة واحدة من أرباح واحتياطيات البنك المركزي، وصل العجز في الموازنة منذ بداية العام إلى أكثر من 100 مليار ليرة (17.4 مليار دولار) وهو ما يقرب من تجاوز نسبة 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بنهاية العام.

وبعد عامين من المشاريع المكلفة التي سلبت احتياطيات البنك المركزي، ثمة تساؤلات جدية بشأن جدوى ميزانية 2020، والتي سعت إلى تعويض النقص من خلال زيادة الضرائب.

لقد سعت الحكومة دون جدوى إلى تحفيز النمو وجمع المزيد من إيرادات الضرائب من خلال حملات لتقديم ائتمان رخيص، وذلك على حساب البنوك في كثير من الأحيان. ومع عدم نجاح هذا الأمر على الأرجح، تسعى الحكومة إلى إيجاد طريقة أخرى لعمل المستحيل وإنقاذ اقتصاد تركيا.

أردوغان يتجه لكسر ربط طباعة النقود بحجم احتياطيات العملات الأجنبية والذهب، ما سيؤدي إلى تراجع الليرة

وذكرت وكالة بلومبرغ هذا الأسبوع أن مسؤولي البنك المركزي ناقشوا تعديلا محاسبيا جديدا من شأنه أن يسمح "للبنك بحجز الأرباح فيما يسمى بحساب إعادة التقييم، المستحق بسبب التغيرات في القيمة السوقية لعملته الأجنبية وحيازات الذهب".

وسيتم حساب ذلك على أنه ربح للبنك المركزي، ويتم تحويل جزء منه إلى خزانة الحكومة. ويبدو أن التعديل يجيب على سؤال جاد تم طرحه بعد أن كشف وزير الخزانة والمالية براءت البيرق عن الميزانية الجديدة هذا الشهر.

فمن المتوقع أن تصل الاعتمادات التكميلية لهذا العام إلى 200 مليار ليرة (34.8 مليار دولار)، لكن ذلك يشمل 80 مليار ليرة لمرة واحدة تم تحويلها من البنك المركزي.

وكانت الأسواق محقة في أن تكون متشككة في المخصصات التكميلية المتوقعة البالغة 172 مليار ليرة في ميزانية عام 2020، لأن مصادر الحكومة لمخصصات لمرة واحدة قد نضبت بالفعل تقريبا.

وقال خبراء الاقتصاد إن الحكومة ستحتاج إلى القيام بشيء غير عادي للوصول إلى هذا الرقم، وسيكون التعديل المحاسبي الذي أوردته وكالة بلومبرغ أحد هذه الإجراءات، إذا تم إقراره.

وسيعلن ذلك نهاية مبدأ أثبت نجاحه منذ برنامج صندوق النقد الدولي لما بعد أزمة عام 2001 والذي شهد قيام الحكومات المتعاقبة بطباعة ليرات تتوافق مع احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية.

وسيتم إلى حد كبير كسر الرابط بين العملات الأجنبية واحتياطيات الذهب وطباعة الليرة الجديدة، إذا تم اعتماد هذا الإجراء، مما يؤدي إلى تخفيض محتمل في قيمة عملة تركيا.

ولن تشكل على الأرجح الأبعاد الأخلاقية لهذا الأمر مشكلة للحكومة، لكن لا يمكن استبعاد أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة في معروض الليرة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها.

وقد يؤدي المبلغ المحول من البنك المركزي إلى الخزانة أيضاً إلى تقلبات، نظراً لوجود علاقة مباشرة بين أرباح البنك من العملات الأجنبية واحتياطيات الذهب وقيمتها في السوق.

قوة الجنيه المصري تكسر جميع التوقعات

القاهرة - كسرت قوة قيمة الجنيه المصري أمام الدولار توقعات المحللين، وسط موجة تفاؤل تسود البعض منهم في أن يزداد صلابة مع نهاية العام الجاري.

وسجل سعر صرف العملة المصرية قفزة كبيرة يوم الخميس الماضي ليصل إلى 16.06 جنيه للدولار وعلى أعلى سعر له منذ أكثر من عامين ونصف العام، لتصل مكاسبه إلى 9.85 بالمئة منذ بداية العام الحالي.

وتقول بنوك استثمار إن استمرار تراجع الدولار أمام الجنيه يرجع إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة، وارتفاع أعداد السائحين القادمين إلى مصر، إضافة إلى استقرار تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ونسبت رويترز إلى مدير الأبحاث في شركة نعيم للسمسرة آلين ساناديب قوله إن "تدفقات النقد الأجنبي جاءت أساسا من استثمارات في أدوات الخزانة المصرية وتحسن مطرد في السياحة وتحويلات المغتربين وتقلص العجز التجاري".

ومطلع الشهر الماضي، قال وزير المالية المصري محمد معيط إن صافي استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية تقترب حاليا من نحو 20 مليار دولار.

وتعتمد القاهرة على الاقتراض الخارجي واستثمارات الأجانب في أدوات الدين في توفير الدولار بجانب المصادر الأساسية مثل إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المغتربين والصادرات التي لم تشهد نموا يعكس أهمية تحرير سعر صرف الجنيه.

وتواجه الحكومة جدولا صعبا لسداد الديون الخارجية خلال العامين القادمين، وهي تحاول توسيع قاعدة مستثمريها وتمديد أجل استحقاق ديونها والاقتراض بفائدة أقل.

وقد ارتفعت إيرادات السياحة المصرية بنحو 28.2 بالمئة على أساس سنوي إلى حوالي 12.6 مليار دولار في العام المالي المنتهي في آخر يونيو الماضي، وفق بيانات البنك المركزي.

كما صعدت إيرادات قناة السويس إلى نحو 5.7 مليار دولار في العام المالي الماضي، مقابل نحو 5.7 مليار دولار بمقارنة سنوية.

في المقابل، بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 25.15 مليار دولار في العام المالي الماضي، وفق البيانات الرسمية.

وتتوقع بنوك استثمار استمرار تراجع الدولار حتى يستقر عند 16 جنيها في ديسمبر المقبل، محذرة من أنه حال حدوث أي تغيرات عالمية تؤدي إلى تذبذب هذه التدفقات الدولارية إلى مصر سيرتفع الدولار مرة أخرى.

وقال ساناديب إنه يتوقع أن يواصل الجنيه صعوده مقابل الدولار حتى نهاية الربع الأول من العام المقبل.

وقال محمد أبوباشا، الاقتصادي في المجموعة المالية هيرميس، إن "جنيها قويا سيساعد في إبقاء التضخم منخفضا بعد أن سجل أدنى مستوياته في نحو سبع سنوات الشهر الماضي، فضلا عن أنه قد يحفز على زيادة الاستهلاك".

وأضاف "غير أنه لا يساعد الصادرات، لكنها تظل جزءا صغيرا نسبيا من الاقتصاد".

آلين ساناديب

نتوقع استمرار صعود الجنيه حتى نهاية الربع الأول من 2020

وكان المركزي المصري حرر سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016، عندما كان سعره 8.88 للدولار، في إطار برنامج إصلاح اقتصادي ارتبط بقرض قيمته 12 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات من صندوق النقد الدولي.

وسجلت العملة أضعف مستوياتها عقب تحرير سعر الصرف عند 19.62 في ديسمبر 2016.

أبل تبتعد في صدارة أكبر الشركات العالمية

سجلت القيمة السوقية لشركة أبل أمس مستويات قياسية جديدة حين تجاوزت حاجز 1.1 تريليون دولار لتبتعد في صدارة أكبر الشركات العالمية المدرجة في الأسواق المالية.

لندن - حققت شركة أبل مكاسب غير مسبوقة حين ارتفعت قيمتها السوقية بأكثر من 400 مليار دولار في غضون أشهر قليلة بعد التحول الكبير في استراتيجيتها، التي أدت إلى تنويع إيراداتها بدرجة فاقت جميع توقعات المحللين.

وبلغت قيمة الشركة مستويات قياسية جديدة تفوق الذروة السابقة، التي سجلتها في 3 أكتوبر 2018 حين تجاوزت قيمتها السوقية حاجز 1.1 تريليون دولار.

وكانت الشركة قد دخلت في أزمة حادة في نهاية العام الماضي بسبب اعتمادها الشديد على مبيعات آيفون، التي تراجعت بشكل كبير بسبب ميل زبائنها للاحتفاظ بأجهزتهم القديمة.

وقادت الشركة تحولا هائلا في استراتيجيتها لتركز على توسيع إيرادات البرمجيات ومنصات الموسيقى والبث التلفزيوني والألعاب والخدمات المالية لتحقق نتائج فاقت جميع توقعات الأسواق.

ويرى المحللون أن الآفاق المالية للشركة أصبحت أكثر متانة واستدامة على المدى البعيد بعد أن عززت ولاء قاعدة زبائنها الواسعة. ويتوقعون ارتفاع عوائدها مع توسيع طرح بطاقتها الائتمانية في أنحاء العالم بعد أن تم طرحها في الولايات المتحدة.

وتعززت تلك الآفاق أمس بنشر تقارير ترجح أن تتمكن أبل من بيع 70 مليون وحدة من هواتف آيفون الجديدة قبل نهاية العام الحالي بعد قيامها بتعديل خطة أحجام الإنتاج بسبب زيادة الطلب على آيفون 11 الأقل سعرا مقارنة بالهاتفين الآخرين آيفون 11 برو وآيفون 11 برو ماكس.

وأظهرت بيانات أن آيفون 11 حقق مبيعات تجاوزت 12 مليونا منذ إطلاقه في 20 سبتمبر الماضي، وهو ما يزيد بنسبة 15 بالمئة على مبيعات الهاتف الذي حل محله آيفون 10 آر في الفترة نفسها من العام الماضي.

ويعتقد جون جانج من شركة روزنبلات سيكيوريتز أن يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج آيفون 11 عن تقديرات الإنتاج السابقة بنحو 1.6 مليون جهاز للعام الحالي.

وبعكس نجاح آيفون، يعتقد جانج أن مبيعات هاتفي آيفون 11 برو وآيفون 11 برو ماكس انخفضت بنسبة 15 بالمئة مقارنة بمبيعات الأجيال المماثلة في العام الماضي من هاتفي آيفون 10 أس وآيفون 10 أس ماكس.

ونظرا لضعف المبيعات، يتوقع جانج أن تُخفض أبل إنتاج آيفون 11 برو ماكس بنحو مليوني وحدة.

وتظهر التنبؤات أنه لا ينبغي أن تكون هناك أي تغييرات كبيرة في طلبات المكونات. ويعتقد جانج أن النقص الأولي في آيفون يرجع إلى مشكلات في القدرة الإنتاجية، وليس بسبب نقص في الأجزاء.

وتمكنت أبل من تعزيز ولاء زبائنها بعد طرح التحديث الثوري لأنظمة التشغيل وخاصة آي.أو.أس 13 الذي أدى إلى تسريع عمل جميع الهواتف وبضمنها القديمة.

وطرحت بالتزامن مع ذلك منصتي الموسيقى والألعاب والبث التلفزيوني، الذي من المتوقع أن يشعل المنافسة مع نتفليكس وديزني وغيرهما من منصات البث التدفقي.

وفي دليل على تلك المنافسة أعلنت نتفليكس هذا الأسبوع عن إصدار سندات بقيمة ملياري دولار لتعزيز إنتاج المحتوى الترفيهي لمواجهة المنافسة المنتظرة من جانب شركات أبل.